

دليل تشغيلي لخبراء الاقتصاد

Macroeconomics for Professionals

A Guide for Analysts and Those Who Need to Understand Them



LESLIE LIPSCHITZ
AND SUSAN SCHADLER

ليزلي ليبشيتز وسوزان شادلر
الاقتصاد الكلي للمتخصصين:
مرشد للمحللين ومن يحتاج
إلى فهمهم

Leslie Lipschitz and Susan Schadler
Macroeconomics for Professionals: A Guide for Analysts and Those Who Need to Understand Them
Cambridge University Press,
Cambridge, UK, 2019, 308 pp., \$39.99

مثلاً يجب على طلاب **الطب** المتدربين أن يصبحوا محنكين، فإن صندوق النقد الدولي يعلم الاقتصاديين الجدد الذين يلتحقون بالعمل فيه كيف يتحولون من الرؤية النظرية القائمة على نموذج اتجاه الاقتصاد إلى فهم الطريقة الفعلية لسلوك اقتصاد أحد البلدان على أرض الواقع. فالاقتصاد أحد البلدان، مثله مثل جسم الإنسان، يعكس التشغيل المركب لكثير من الأعضاء «الكلية» المتخصصة—الاقتصاد العيني، وقطاع المالية العامة، والقطاعين النقدي والمالي—التي تتفاعل مع بعضها البعض ومع بقية العالم. وفهم التفاصيل العملية لطريقة عمل هذا الأعضاء المختلفة، وما إذا كان أداؤها جيداً، هو علم وفن في آن واحد.

ويعتمد منهج صندوق النقد الدولي في أحد جوانب هذه العملية التعليمية على نموذج التلمذة المهنية، وفي جانب آخر على دورات تدريب قصيرة تقدمها الوحدة التعليمية المعنية بتنمية القدرات. وهذا الكتاب الحصيف بعنوان «الاقتصاد الكلي للمتخصصين» (*Macroeconomics for Professionals*) — هو ثمرة تعاون خبيرتين كانتا فيما مضى تشغلان مناصب عليا في صندوق النقد الدولي— يستخلص جوهر الإطار التحليلي الأساسي الذي يستخدمه صندوق النقد الدولي في فهم الواقع الاقتصادي لأحد البلدان.

وتقدم كل من ليزلي ليبشيتز وسوزان شادلر خارطة طريق رائعة لتقييم سياسات البلدان، وهي ليست مهمة لخبراء الاقتصاد الجدد في صندوق النقد الدولي وحسب، وإنما هي أيضاً كذلك للمحللين في بنوك الاستثمار، وهيئات التصنيف الائتماني، ووزارات المالية، والبنوك المركزية وكذلك الصحفيين الاقتصاديين الساعين إلى سد الفجوة بين النظرية والواقع في العالم الحقيقي. وبالفعل، هذا الكتاب سيعزز عملية التدريب في مجال علم الاقتصاد الذي يدرّس في كليات السياسة العامة.

ويفرد الكتاب فصولاً تتناول شرح الأطر التحليلية والإحصائية التي تشكل أساس قطاعات الاقتصاد الكلي، ومقاييس البيانات التي تفسر طريقة تشغيلها، ودور المؤشرات التشخيصية المعيارية ذات الصلة بالتقييمات القطاعية. وتلقى المؤلفتان الضوء على التحديات أمام تحديد اتجاه السببية في حركة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، ويحتوي كل من الكتاب وكراسة التمارين المتاحة من خلال شبكة الإنترنت على دراسات حالة تاريخية

وتمارين تلقي الضوء على أوجه القصور في توجيهات السياسات، مستقاة من الأثر. وبالفعل، يسمح هذا الكتاب للقارئ برؤية التحديات التي تواجه صناعات السياسات عند صنع قرارات حاسمة، باستخدام كل الأدوات والبيانات المتوافرة للمساعدة على تضييق نطاق عدم اليقين الحتمي. وأخيراً، يقدم هذا الكتاب ضمناً المنظور التحذيري اللازم تجاه كبار المسؤولين ومحلي السياسات في الحكومات بأنهم في معظم الحالات «يخوضون الحرب الأخيرة». ونحن الآن نعيش في قرن يجمع بين التغير التكنولوجي السريع والقوى البيئية (وهي غير مفهومة فهما كاملاً بعد) مما قد ينذر بصدمة نظامية أو قُطرية كبيرة على غير توقع. وهناك حالياً مخاوف من أن الحقائق الاقتصادية لعام ٢٠٥٠، ناهيك عن تلك الخاصة بعام ٢١٠٠، ستكون مختلفة تماماً عن حقائق يومنا هذا. وسوف يواجه صناعات السياسات مصاعب في ابتكار استجابات سريعة—لم تخضع للفحص على الأرجح—للحد من الضرر الاقتصادي والاجتماعي. ولا يسع كتاب من هذا النوع أن يحل بسهولة إطار التنسيق بشأن السياسات الاقتصادية العالمية. ومع هذا، فإن الحاجة إلى صدور استجابات فعالة ومنسقة على مستوى السياسات مهمة وملحة في آن واحد. **FD**

بيتر هيلير، أستاذ اقتصاد زائر في كلية ويليام بويليامز تاون، ولاية ماساتشوستس، ونائب مدير إدارة شؤون المالية العامة الأسبق في صندوق النقد الدولي